

أمر العبد (للامام إن لم يعرف) الملتقط (مستحق) بكسر الحاء أى مالكة وصدقه العبد فهذا من تمة ما قبله وهو معنى قولنا آخا وذلك بعد الرفع الخ فان عرف مستحقه لم يحتج لرفع وعمل الرفع للامام (إن لم يحش ظلمه) وإلا لم يرفع (وان أتى رجل) أبقره عبد من قطر الى قاضي قطر آخر عنده آبق (بكتاب قاض) من قطره مضمونه (انه قد شهد) (١٣٩) عندي أن صاحب كتابي هذا

فلان (الفلاني خبر أن الثانية هرب منه) هرب منه (ووصفه) في مكتبته (فليدفع اليه) وجوباً (بذلك) حيث يطابق وصفه الخارجي ما في الكتاب ولا يبحث عن بيته ولا غيرها والله أعلم

[درس]

(باب)

في القضاء وأحكامه وهو لغة يطلق على معان منها الفراغ كافي وقضى للأمر ومنها الأداء كافي قضى زيد دينه أى أداه ووفاه ومنها الحكم وهو المراد هنا والقاضي الحاكم أى من له الحكم وان لم يحسم بالقول ولا يستحقه شرعاً الا من توفرت فيه شروط أربعة أشار لذلك المصنف بقوله (أهل القضاء عدل) أى مستحقه عدل أى عدل شهادة ولو عتيقاً عند الجمهور والعدالة تستلزم الاسلام والبلوغ والعقل والحرية وعدم الفسق (ذكر) محقق لأننى ولاختى (فطن) ضد النفل الذى يتخذه بتحصين الكلام ولا ينفل ما يوجب الاقرار والانكار وتناقض الكلام قاله طه

العبد أم لا (قوله أمر العبد) أى الذى لم يكن لمدعيه إلا مجرد دعواه أنه عبده وصدقه العبد (قوله فهذا من تمة ما قبله) أى وليس مراد المصنف أن من التقط عبداً لا يعرف سيده فانه يرفع للامام وإلا كان مكرراً مع قوله قبل فان أخذه رفع للامام (قوله إن لم يحش ظلمه) أى انفت خشية ظلمه أى خوف ظلمه بأن ظن أنه لا يأخذه ظلماً وأولى إذا تحقق وقوله وإلا أى وإلا تنتف خشية ظلمه بأن ظن أو تحقق أخذه ظلماً لم يرفع (قوله خبر أن الثانية) لا يقال إنه ليس محط الفائدة وإنما عطفها هرب الخ فالأولى نصبه على أنه بدل من اسم أن وأن هرب هو الخبر لأننا نقول الخبر قسماً قسم ثم الفائدة به نفسه وقسم ثم به الفائدة مع تابعه نحو أتم قوم نجهاون وماهنا من قبيل الثانى لأن الحال قيد فى عاملها ووصف لصاحبها (قوله هرب منه) حال من فلان على تقدير قد لأنه معرفة لأنه كناية عن العلم أو خبر ثان لأن الثانية (قوله فليدفع اليه بذلك) أى بعد يمين القضاء أنه ماخرج عن ملكه (قوله ولا يبحث عن بيته) أى عن حالها ولا يطلب إحضارها وشهادتها عنده ثانياً وما ذكره المصنف هنا لا يخالف قوله فى القضاء ولم يدو حده أى لم يفد كتاب القاضى وحده لاحتمال تخصيص ذلك بهذا وذلك لحقة الأمر هنا ألا ترى ما تقدم أن سيده يأخذه إن لم يكن إلا دعواه أو أنه أشار الى قولين والأول ظاهر طنى والثانى ظاهر بن .

(باب فى القضاء)

(قوله أهل القضاء) أى المتأهل له والمستحق له عدل فغير العدل لا يصح قضاؤه ولا ينفذ حكمه (قوله عند الجمهور) أى خلافاً لـمجنون حيث قال يمنع تولية العتيق قاضياً لاحتمال أن يستحق قترداً أحكامه (قوله تستلزم الخ) أى من استلزام السكل لا جزائه لأن العدالة وصف مركب من هذه الأمور الخمسة ولا يغنى عن العدل قوله مجتهد لأن المجتهد لا يشترط فيه العدالة على الصحيح (قوله لأننى ولاختى) أى فلا يصح توليتهما للقضاء ولا ينفذ حكمهما (قوله جودة الدهن) أى العقل فجرد العقل التكميلى لا يكفى لمجتمته للنفلة ويستحب كون القاضى غير زائد فى الفطنة كما يأتى فالشرط أن يكون عنده أصل الفطنة فقول المصنف فطن أى ذو فطنة فهو من باب النسب كقولهم فلان لبن ونمر أى صاحب لبن ونمر لامن باب البالغة أو أن فطن بمعنى فاطن أى جيد الدهن (قوله مجتهد) أى مطلق إن وجد قال ح يشير به إلى أن القاضى يشترط فيه أن يكون عالماً وجعل ابن رشد العلم من الصفات المستحسنة والقول الأول هو الذى عليه عامة أهل المذهب كما قال ابن عبد السلام (قوله فأمثل مقلد) أى فأفضل مقلد وهو مجتهد الفتوى والمذهب والتمتع أنه لا يشترط الأمثل بل يصح تولية من هو دونه مع وجوده حيث كان عالماً بل قال بعضهم يصح تولية غير العالم حيث شاور العلماء (قوله له قفه) أى فهم كامل (قوله أو باعتبار أصل) أى قاعدة كلية وهو عطف على قوله بقياس (قوله والأصح أنه يصح الخ) أى كما أن الأصح أنه يصح تولية غير الأمثل مع وجوده كما علت * والحاصل أن المعتمد أن كونه مجتهداً مطلقاً إن وجد غير شرط فى صحة توليته وكذلك

(١٧ - دروقى - بع)

جودة الدهن وقوة إدراكه لمعان الكلام (مجتهد إن وجد) فلا تصح ولاية المقلد عند وجود المجتهد المطلق (والا) يوجد مجتهد مطلق (فأمثل مقلد) هو المستحق للقضاء وهو الذى له قفه كامل بضبط المسائل للنقولة واستخراج ما ليس فيه نص بقياس على للنقول فى مذهب إمامه أو باعتبار أصل والاصح أنه يصح تولية المقلد مع وجود المجتهد

(وَلَزِمَ لِإِمَامِ الْأَعْظَمِ) وَهُوَ الْخَلِيفَةُ وَصَفَ خَامِسَ وَهُوَ أَنَّهُ (قَرَشِيٌّ) فَلَا تَصِحُّ خِلَافَةُ غَيْرِ الْقَرَشِيِّ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ الْخِلَافَةَ فِي قَرَشٍ وَقَرَشِيٌّ قَبْلَ (١٣٠) هُوَ فَهَرَبُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النَّضْرِ وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ هُوَ النَّضْرُ وَلَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ عَبَاسِيًّا وَلَا

هَلَوِيًّا لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى خِلَافَةِ الصَّدِيقِ وَهُوَ تَيْمِيٌّ وَهَمْرُوهُ عَمْرُو بْنُ وَغْنَانٍ وَهُوَ أَمْرُوٌّ وَعَلِيٌّ وَهُوَ هَالَمِيُّ وَالْكَلْبِيُّ مِنْ قَرَشِيٍّ ثُمَّ اسْتَفْرَجَتْ الْخِلَافَةُ فِي بَنِي أُمَيَّةَ مَعَ كَثْرَةِ الْفِتَنِ ثُمَّ فِي بَنِي الْعَبَّاسِ (حُكْمٌ) لِلْقَلْدِ وَجَوَابُ مَنْ خَلِيفَةُ أَوْ قَاضٍ (مُفْلَدٌ) بِفَتْحٍ الْإِمَامُ أَيْ بِالرَّاجِعِ مِنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ لَا يَقُولُ غَيْرَهُ وَلَا بِالضَّعِيفِ مِنْ مَذْهَبِهِ وَكَذَا الْفَقِيُّ فَإِنْ حُكِمَ بِالضَّعِيفِ فَهُوَ حُكْمُهُ إِلَّا إِذَا لَمْ يَشُدَّ ضَمْنُهُ وَكَانَ الْحَاكِمُ مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ وَتَرْجِيحُ عِنْدَهُ ذَلِكَ الْحُكْمُ بِمَرْجِعِ مِنَ الْمَرْجُوحَاتِ فَلَا يَنْقُضُ كَالْوَقَاسِ عِنْدَ عَدَمِ النَّصِّ وَهُوَ أَهْلُهُ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمُ ذَا بَصَرٍ وَكَلَامٍ وَبَصِيرَةٍ فَلَا يَجُوزُ تَوَلِيَةُ الْأَعْمَى أَوْ الْأَبْكَمِ أَوْ الْأَصَمِّ (وَأَنْ وَقَعَ) قَدْ حُكِمَ أَعْمَى وَابْكَمٌ وَاصِمٌ (الْوَاوُ بِمَعْنَى) لَوْ أَيْ لَا يَنْقُضُ لِأَنَّهُ عَدَمُ هَذِهِ الْأُمُورِ لَيْسَ شَرْطًا فِي صِحَّةِ وَلَايَتِهِ ابْتِدَاءً وَلَا فِي صِحَّةِ دَوَامِهَا بَلْ هُوَ وَاجِبٌ غَيْرُ شَرْطٍ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالِدَوَامِ

كَوْنُهُ مُقْلَدًا أَمْثَلُ (قَوْلُهُ وَزَيْدٌ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ وَصَفَ خَامِسَ الْخ) اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ السُّرُوطُ الْخَمْسَةُ إِنَّمَا تَعْتَبَرُ فِي وَلَايَةِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ ابْتِدَاءً لَا فِي دَوَامِ وَلَايَتِهِ إِذْ لَا يَنْعَزِلُ بَعْدَ مَبَايَعَةِ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ بِطَرَوِ فَسَقَى كَتَبَ أَمْوَالَهُ لَأَنَّهُ عَزَلَهُ مَوْذُوقُ الْفِتَنِ فَارْتَكَبَ أَخْفَ الضَّرَرَيْنِ وَسَدَ الدَّرِيْعَةَ نَعَمْ إِنْ طَرَأَ كُفْرُهُ وَجِبَ عَزْلُهُ وَنَبَذَ عَهْدَهُ (قَوْلُهُ وَقَرَشِيٌّ) أَيْ الْقَرَشِيُّ يَشْتَرِطُ فِي الْخَلِيفَةِ أَنْ يَكُونَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ هُوَ فَهَرَبُ الرَّاحِ وَلَقَبَ قَرَشِيٍّ تَصْغِيرَ قَرَشٍ حَيَوَانٍ مِنْ حَيَوَانَاتِ الْبَحْرِ يَقْتَرِسُ غَيْرُهُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الْبَحْرِيَّةِ لَا اقْتِرَاسَهُ لِأَعْدَائِهِ (قَوْلُهُ وَلَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ عَبَاسِيًّا) بَلْ وَلَا يَسْتَحِبُّ أَيْضًا قَدْ ذَكَرْتُ أَنَّ الْحَقَّ أَنَّهُ لَا أَفْضَلِيَّةَ لِعَبَاسِيٍّ عَلَى غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ خِلَافًا لِمَقْصُودِ (قَوْلِهِ بِقَوْلِ مُقْلَدِهِ) لَا خُصُوصِيَّةَ لِقَوْلِهِ مُقْلَدُهُ بَلْ وَكَذَا قَوْلُ أَصْحَابِهِ عَلَى أَنَّ الرَّادِّ مَا هُوَ أَخْصَ مِنْ هَذَا لِأَنَّهُ لَا يَحْكُمُ إِلَّا بِمَشْهُورٍ لِلْمَذْهَبِ كَمَا فِي الشَّارِحِ سِوَاهُ كَانَ قَوْلُ إِمَامِهِ أَوْ قَوْلُ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ (قَوْلُهُ لَا يَقُولُ غَيْرَهُ) أَيْ وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِقَوْلِ غَيْرِ مُقْلَدِهِ أَيْ بِمَذْهَبِ غَيْرِ إِمَامِهِ وَإِنْ حُكِمَ لِمَنْ يَنْفَضُّ حُكْمَهُ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْحُكْمُ بِقَوْلِ إِمَامِهِ لَيْسَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ حَتَّى قِيلَ لَيْسَ مُقْلَدُهُ رَسُولًا أُرْسِلَ إِلَيْهِ بَلْ حُكْمُوا خِلَافًا إِذَا اشْتَرَطَ السُّلْطَانُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَحْكُمَ إِلَّا بِمَذْهَبِ إِمَامِهِ قَلِيلٌ لَا يَلْزِمُهُ الشَّرْطُ وَقِيلَ بَلْ ذَلِكَ يَفْسِدُ التَّوَلِيَةَ وَقِيلَ يَعْضَى الشَّرْطُ لِلْمَصْلَحَةِ انْظُرْ (قَوْلُهُ أَيْ بِالرَّاجِعِ مِنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ) أَيْ كِرَوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنِ الْإِمَامِ فِي الْمَدُونَةِ وَكِرَوَايَةِ غَيْرِهِ فِيهَا عَنِ الْإِمَامِ وَذَلِكَ لِتَقْدِيمِ رَوَايَةِ غَيْرِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِيهَا عَلَى قَوْلِهِ فِيهَا وَأَوَّلَى فِي غَيْرِهَا وَكَذَا عَلَى رَوَايَتِهِ فِي غَيْرِهَا عَنِ الْإِمَامِ فَإِنْ لَمْ يَرَوْعَنَّ الْإِمَامُ أَحَدَهَا شَيْئًا قَدِمَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِيهَا عَلَى رَوَايَةِ غَيْرِهِ فِي غَيْرِهَا عَنِ الْإِمَامِ عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ فِي غَيْرِهَا (قَوْلُهُ وَكَذَا الْفَقِيُّ) أَيْ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِفْتَاءُ إِلَّا بِالرَّاجِعِ مِنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ لَا بِمَذْهَبِ غَيْرِهِ وَلَا بِالضَّعِيفِ مِنْ مَذْهَبِهِ نَعَمْ يَجُوزُ لَهُ الْعَمَلُ بِالضَّعِيفِ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ إِذَا تَحَقَّقَ الضَّرُورَةُ وَلَا يَجُوزُ لِلْفَقِيِّ الْإِفْتَاءُ بِغَيْرِ الشُّهُورِ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ الضَّرُورَةُ بِالنِّسْبَةِ لغيرِهِ كَمَا يَتَحَقَّقُهَا مِنْ نَفْسِهِ وَلَوْلَاكَ سَدُّوا الدَّرِيْعَةَ وَقَالُوا يَنْتَهَى بِغَيْرِ الشُّهُورِ خَوْفُ أَنْ لَا تَكُونَ الضَّرُورَةُ مُتَحَقِّقَةً لَا لِأَجْلِ أَنَّهُ لَا يَحْمِلُ بِالضَّعِيفِ وَلَوْ تَحَقَّقَتِ الضَّرُورَةُ يَوْمًا مَقَالَهُ بَنَ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ هَذَا أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْفَقِيِّ أَنْ يَفْتِيَ صَدِيقَهُ بِغَيْرِ الشُّهُورِ إِذَا تَحَقَّقَ ضَرُورَتُهُ لِأَنَّ شَأْنَ الصَّدِيقِ لَا يَخْفَى عَلَى صَدِيقِهِ أَمْ قَالَهُ الْأَسِيرُ فِي حَاشِيَةِ عَبْقٍ (قَوْلُهُ وَهُوَ أَهْلُهُ) أَيْ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْقِيَاسِ وَإِلَّا رَدُّ (قَوْلُهُ الْوَاوُ بِمَعْنَى) أَوْ (وَالْفَقِيُّ وَتَقَدَّرَ حُكْمُ مَنْ أَتَصَفَّ بِوَاحِدَةٍ قَطُّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَإِنْ أَتَصَفَّ بِاثْنَتَيْنِ مِنْهَا أَوْ بِالثَّلَاثَةِ فَلَا تَتَقَدَّرُ وَلَايَتُهُ كَافِيٌّ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَفِي بَنِ رَجِّحَ الْبَاجِي وَابْنُ رَشْدٍ صَحَّةُ وَلَايَةِ مَنْ لَا يَكْتُبُ فَلَا يَشْتَرِطُ فِي صِحَّةِ وَلَايَةِ الْقَاضِي أَنْ يَعْرِفَ الْكِتَابَةَ عَلَى الْقَتْمِ (قَوْلُهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالِدَوَامِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَاجِبٌ أَيْ وَحَيْثُ كَانَ وَاجِبًا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالِدَوَامِ فَلَا يَجُوزُ تَوَلِيَةُ الْقَاضِي ابْتِدَاءً وَلَا اسْتِمْرَارًا وَلَايَتِهِ إِلَّا إِذَا أَتَصَفَّ بِعَدَمِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَإِنْ أَتَصَفَّ بِوَاحِدَةٍ مِنْهَا فَلَا يَجُوزُ تَوَلِيَتُهُ ابْتِدَاءً وَلَا اسْتِمْرَارًا مَعَ صِحَّةِ مَا وَقَعَ مِنْهُ مِنَ الْحُكْمِ هَذَا وَتَجُوزُ تَوَلِيَةُ الْأَعْمَى فِي الْفَتَوَى كَافِيٌّ فَتَاوَى الْبَرْزَلِيِّ (قَوْلُهُ وَلَوْلَا) أَيْ وَلِأَجْلِ كَوْنِ عَدَمِ هَذِهِ الْأُمُورِ وَاجِبًا بِالنَّظَرِ لِلْإِبْتِدَاءِ وَالِدَوَامِ وَجِبَ عَزْلُهُ هَذَا إِذَا كَانَ مُتَصَفًّا بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ حِينَ التَّوَلِيَةِ بَلْ وَلَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا بَعْدَهَا (قَوْلُهُ فَاسْتَفِيدَ مِنْهُ) أَيْ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَعْنَى قَوْلِهِ وَتَقَدَّرَ حُكْمُ أَعْمَى الْغَيْرِ وَقَوْلُهُ وَجِبَ عَزْلُهُ (قَوْلُهُ عَدَمُ الْخ) هَذَا مُسْتَقْدَمٌ عَلَى قَوْلِهِ

وَلَوْلَا قَالَهُ (وَوَجِبَ نَزْلُهُ) وَلَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرَ فَاسْتَفِيدَ مِنْهُ
أَمْ هَرَبُ بْنُ عَدَمٍ جَوَازُ وَلَايَتِهِ ابْتِدَاءً وَهَوَامَا وَصَحَّةُ حُكْمِهِ بَعْدَ الْوُقُوعِ (وَلَزِمَ الْمُتَعَيِّنُ) أَيْ لِلْمُفْرَدِ فِي الْوَقْتِ بِشُرُوطِ الْقَضَاءِ

(أو الخائف فتنة) على نفسه أو ماله أو ولده أو على الناس (إن لم يتول أو) الخائف (ضياع الحق) له أو لغيره إن لم يتول (القبول والطلب) فاعل لزم أي لزمه القبول إن طلبه منه الامام ولزمه الطلب من الامام (١٣١) إن لم يطلبه ولا يضطره بذل مال في طلبه

حينئذ لانه لأمر متعين عليه (وأجبر) التعين له بأخراجه شروطه (وان) بضرب (والا) يتعين ولا خاف فتنة ولا ضياع حق (فه) الحرب (وان عين) من الامام لشدة خطره في الدين دون غيره من فروض الكفاية وحيث لم يتعين بأحد الوجوه الثلاثة للتقدمة فيحرم دفع مال لأجل توليته وتزاد أحكامه ولو صواباً فلا يرفع خلافاً (وحرّم) قبول القضاء أو طلبه (لجاهل وطالب دنيا) من للتداعيين لأنه من أكل أموال الناس بالباطل والواو بمعنى أو وأما طلب مال مما هو للقضاء في بيت المال أو من وقف عليه فلا يحرم بل يندب إذا كان في ضيق عيش وأراد التوسعة على عياله من ذلك (وتنب) ليشهر عليه) للناس بقصد إفادة الجاهل ولإرشاد المستفي لا الشهرة لأمر ذنبوي ثم شبه في التنب قوله (كوع) وهو من ترك الشبهات خوف الوقوع في الهرمات (كحن) أي ذى مال ينفق على نفسه

ووجب عزله وقوله وصحة حكمه هذا مستفاد من قوله ونفذ الخ (قوله أو الخائف فتنة الخ) أي وإن لم ينفرد بشروط القضاء كما يشعر بذلك العطف على الاول بأو (قوله إن لم يتول) أي وتولى غيره ولو كان ذلك الغير أزيد منه فقها (قوله فاعل لزم) والمتعين مفعوله والخائف عطف عليه وقتة بالنصب مفعول خائف أو بالجر باضافته لخائف وقوله أو ضياع عطف على فتنة وفيه الحذف من الثاني لدلالة الاول أي أو الخائف ضياع الحق إن لم يتول كما أشار له الشارح (قوله أي لزمه القبول إن طلبه منه الامام) لكن ان طلبه مشافهة لزمه القبول فوراً وان أرسل له به لم يلزم الفورية في القبول ولا يجب أن يقول قبلت سواء شافهه أو أرسل اليه بل يكفي في تحصيل الواجب شروعه في الاحكام (قوله ولا يضطره بذل مال في طلبه حينئذ) أي حين إذ تمين عليه أو خاف الفتنة أو ضياع الحق ان لم يتول وفيه قال الشيخ السنائى قال ابن مرزوق يجب عليه الطلب ان لم يكن بمال وأفرط قوم كج من تبعه فقالوا ولو بمال وفي ح ما نصه انظر اذا قيل يلزمه الطلب فطلب فنع من التولية إلا يبذل مال فهل يجوز له بذل ذلك والظاهر أنه لا يجوز له لانهم قالوا إنما يلزمه القبول اذا تمين عليه ان كان يمان على الحق وبذل المال في القضاء من الباطل الذي لم يمن على تركه فيحرم حينئذ (قوله وأجبر التعين له) أي اذا امتنع من القبول وأشار الشارح بجمل نائب أجبر التعين له باقتراد شروطه منه الى أن قول للصف وأجبر بضرب راجع للسئلة الاولى وأما من خاف فتنة أو ضياع الحق فلا يتأتى في حقه الا الطلب أو القبول ولا يتأتى فيه الجبر على القبول نعم لو كان الخوف من الامام لتأتى الجبر على القبول عند الاباية لكن للصف إنما علق الخوف بغير الامام (قوله دون غيره من فروض الكفاية) أي فلا يجوز الهروب منه إذ عين كجهاد تعين بتعين الامام * والحاصل ان فروض الكفاية كلها تعين بتعين الامام الا القضاء فانه لا يتعين بتعين الامام بل يجوز مخالفته وذلك لشدة خطره في الدين كذا في بن (قوله وتزاد أحكامه ولو صواباً) من هذا يعلم أن دافع الرشوة لاخذ القضاء أسوأ حالا من قضاة البغاة المتأولين لان أحكامهم نافذة (قوله وحرّم قبول القضاء أو طلبه لجاهل) أي لعدم أهليته للقضاء وكذا يحرم على السلطان توليته وما ذكره للصف من الحرمة مبنى على مشهور المذهب من اشتراط العلم في صحة توليته لا على ما لابن رشد من أن العلم من الصفات المستحسنة كما مر (قوله وندب) أي القضاء بمعنى توليته (قوله ليشهر عليه) أي لكونه خاملاً لا يؤخذ بقواه ولا يعلم عليه أحد فيتولا به قصد إفادة الجاهل وإرشاد المستفي (قوله لا الشهرة الخ) أي وليس للراد توليته لأجل الشهرة لرفعة دينية فان هذا مكروه لا مندوب (قوله وهو من يترك الخ) أي وأما الاورع فهو من يترك بعض المباحات خوف الوقوع في الشبهات (قوله لان النفي مظنة الخ) أي ولهذا كان وجود المال عند ذوى الدين زيادة لهم في الخير لا سيما من نصب نفسه للناس (قوله بترك) أي بسبب تركه مالا يليق فلا يصحب الارذال ولا يجلس مجالس السوء ولا يعاطى محقرات الامور (قوله نسيب) ظاهره أن تولية غير النسيب جائزة سواء كان انتفاء نسبه محققاً أم لا وهو كذلك قال ابن رشد من الصفات المستحسنة أن يكون معزوف النسب ليس بابن لمان اه وحينئذ فتجوز سحنون تولية ولد الزنا موافق للمذهب زاد ولكن لا يحكم

وعياله منه لأن النفي مظنة التنزه وترك الطمع خصوصاً إذا انضم له ورع (حليم) ليس سيئ الاخلاق فان سوء الخلق منشأ لظلم وأذية الناس (نزه) أي كمال المروءة بترك ما لا يليق من سفاسف الأمور (نسيب) أي معروف النسب ولو لم يكن قرعياً لثلا يتسارع الناس للطن فيه كآب الزنا والمان

(مستشير) لاهل العلم في السائل فلا يستغل براهيه وان مجتهدا لان الصواب لا يتغير به بل ربما ظهر الصواب على يد جاهل (بلا دين) عليه لا يخطأ رتبته به عند الناس (و) بلا (حد) أى يندب أن لا يكون محدودا في زنا او قذف أو شرب أو سرقة أو غير هالان رتبته أحط من رتبة الدين عند الناس (١٣٢) وان كان للوضع أنه تاب (و) بلا (زائد) أى زيادة والأولى التعبير بها (في

في الزنا لعدم شهادته فيه (قوله مستشير لاهل العلم في السائل) أى الدقيقة التى لانص فيها وأما التى فيها النص وهو عالم به فهو معنى قوله فعلم بقوله مقلده قاله شيخنا العدوى قال بن ان حمل قوله بعد وأحضر العلماء وشاورهم على الوجوب كان مخالفا لهذا وان حمل على الندب كان تكرارا مع هذا ويمكن أن يختار الثانى والمراد ندب أن يولى من شأنه الاستشارة وعرف أنه لا يندفع برأيه في الأمور والآتى معناه يندب له بعد توليته العمل بذلك الشأن في كل أمر مهم أو يختار الأول والمعنى وندب تولية من شأنه الاستشارة للعلماء ومعنى الآتى ووجب عليه بعد التولية العمل بهذا الشأن في كل أمر مهم يحتاج لدقة النظر فيه فتدبر (قوله بلا دين) لا يفتى عن هذا قوله غنى لانه قد يكون غنيا بأشياء انما أتى له عند غم عام فيحتاج للدين فذكر هنا ان من مندوباته كونه بلا دين (قوله أى يندب أن لا يكون محدودا بالخ) علم منه أن تولية المحدود جائزة وان حكمه نافذ وظاهره قضى فيأخذ فيه أو في غيره بخلاف الشاهد فانه لا تقبل شهادته فيما حذفيه ولو تاب وتقبل في غيره إذا تاب وإلا فلا والفرق بين كون القضاء يقبل من القاضى فيما حد فيه ولا تقبل شهادة الشاهد في ذلك استناد القاضى لينة بخلاف الشاهد فبعدت اتهمه في القاضى دون الشاهد (قوله وان كان للوضع الخ) الجملة حالية أى والحال أن موضوع المصنف أنه تاب أى أن مقاله المصنف من ندب كونه غير محدود حكم فيما حد فيه أم لا موضوعه انه تاب حد فيه بالفعل وإلا كان ناسقا لا تصح توليته (قوله والأولى التعبير بها) قد يقال يمكن أن المعنى وبلا عقل زائد في الدهاء أى في جودة الرأى والفكر (قوله هو وجوده الدهن) أى وهو الفطنة فكأنه قال وبلا زيادة في الفطنة (قوله وإلا فالسلامة منها) أى والا تقل يثم فيها السوء بل قلنا المراد وبلا بطانة محقة السوء فلا يصح لان السلامة من بطانة السوء أى من الجماعة المحقة السوء واجبة لا مندوبة (قوله وبطانة الرجل الخ) أى وحينئذ فعنى المصنف يندب للقاضى أن يكون أصحابه الذين يعتمد عليهم في أموره من أهل الخير لا ممن يثم بالسوء (قوله ومنع الراكبين الخ) أى انه يندب للقاضى أن يمنع الذين كانوا يركبون معه قبل التولية من ركوبهم معه بعدها وكذلك للصاحبين له قبل التولية في غير الركوب يندب له ترك مصاحبهم بعدها (قوله مع اتهامه انه لا يستوفى الخ) أى فيمنع من له عليهم حق من طلبه (قوله تخفيف الاعوان) أى تقليل الاعوان الذين اتخذهم لاعتائه كالرسل الذين يرسلهم القاضى لاحضار خصم أو مسمع دعوة نيابة عنه أو مسمع شهادة (قوله وقلب الاحكام) أى تغيير الحالة التى يترتب عليها وقوع الحكم (قوله أن يمد عنه) أى من الاعوان من طالت اقامته في هذه الخدمة أى لانه يزاد سوءهم وضررهم بالناس (قوله واتخاذ من غيره الخ) وذلك بأن يتخذ شخصا من أهل الامانة والصلاح يرسله يطوف في الأسواق ونحوها يسمع ما يقوله الناس في القاضى وفي حكمه وفي شهوده ويأثبه بخبر بما سمع منهم من ثناء عليه أو سخط (قوله في سيرته) أى غير حكمه (قوله بمقتضى ذلك) أى الاخبار وقوله من ابقاء أى للشهود وأوزلهم وقوله أو امر أو نهى أى أو أمرهم بفعل ما هو لائق ونهى لهم عما ليس بلائق (قوله وتأديب من أساء عليه) أى كقوله له ظلمتى او كذبت على وان كان لا يؤدبه إذا ظلمها للخصم او لشاهد واما إذا قال يا ظالم

الدهاء) بفتح الدال المهملة واللام هو جودة الدهن والراى فالملطوب الدهاء ويندب أن لا يكون زائداً فيه عن عادة الناس خشية أن يفسد ذلك على الحكم ومن الناس بالفراسة وترك قانون الشريعة من طلب الهبة وتجرعها وتعديلها وطلب البين عن توجهت عليه وغير ذلك (و) بلا (بطانة سوء) أى يثم منها السوء وإلا فالسلامة منها واجبة وبطانة الرجل بكسر الباء اصحابه الذين يعتمد عليهم في شأنه (و) ذهب القسطنطينى (منع) الراكبين معه والصاحبين له في غير ركوب بل يستعمل الاقرباد ما أمكن اذ كثرة الاجتماع لا خير فيها مع اتهامه أنه لا يستوفى عليهم الاحكام الشرعية إلا لضرورة خادم ومعين في أمر من الخصومات ورفع القتلانك والاعمال (و) ذهب له (تخفيف الاعوان) من عنده لانهم لا يسلون ظالما من تعليم الاحكام التجل وقلب الاحكام كما هو معاهد وينبى أن

يعد عنه من طالت اقامته منهم في هذه الخدمة (واتخاذ من غيره) من أهل الامانة والصلاح (بما يقال في سيرته) أو من خير أو شر فيحمد الله في الأول ويتحى في الثانى أو يبين وجه الحق للناس (و) بما يقال في حكمه وشهوده (ليعمل بمقتضى ذلك من ابقاء أو عزل أو أمر أو نهى) (و) ندب له (تأديب من أساء عليه) أى على القاضى في مجلسه وان لزم منه الحكم لنفسه خشية انتهاك مجلس الشرع

وحرمة الحاكم ولو بغيرينة لأن هذا مما يستند فيه للملح والتأديب بما يراه أولى من العفو كما هو مفاد المصنف ونص غيره لا بغير مجلسه وإن شهد به عليه لأنه لا يحكم لنفسه في مثل ذلك بل يرفعه لغيره إن شاء والعفو أولى (بلا في مثل انتق الله في أمري) أو خف الله أو اذكر وقوفك بين يدي الله (فليرفق به) فلا يجوز تأديبه ومن الارقاق أن يقول له أنت قد (١٣٣) لزمك الاقرار بقولك كذا

أو أنت قد رضيت بشهادة فلان عليك فكيف لمحمد بعد ذلك وتطلب حكمك عليك والامهال (ولم يستخلف الا بغير مجلسه) يعني أن القاضي للولي من الخليفة ولم ينه له على استخلاف ولا عدمه لا يجوز له أن يستخلف غيره في جهة قريبة ولرأى عمله لغيره عند من مرض أو سفر فان استخلف لغيره عند لم ينفذ حكم مستخلفه الا أن ينفذه هو الا أن يتبع عمله فيجوز له أن يستخلف لكن (في جهة بدت) منه بأعيال كثيرة يشق اخضاع الخصوم منها الى حكمه (من) أي يستخلف رجلا (علم ما استخلف فيه) فقط فلا يشترط علمه بجميع أبواب الفقه فاذا استخلفه على الأنكحة فقط وجب أن يكون عالما بمسائل النكاح وما يتعلق بها وان استخلفه في القسمة والوارث وجب علمه بذلك وهكذا (وانعزل) المستخلف بالفتح (بموت) أي بموت القاضي الذي

أو يكاذب فانه يؤديه مطلقا قال ذلك للقاضي أو للخصم وما ذكره المصنف من نذب تأديب من أساء عليه هو ظاهر كلام ابن رشد نظرا الى انه كالمستقيم لنفسه وظاهر كلام ابن عبد السلام وجوب التأديب لحرمة الشرع وهذا كله إذا أساء على القاضي وأما إذا أساء على غيره أي كشاهد أو خصم كان الأدب واجبا قطعاً انظر بن (قوله وحرمة) عطف على مجلس (قوله ونص غيره) أي كابن عاصم في متن التحفة حيث قال :

ومن جفا القاضي فالتأديب أولى وذا لشاهد مطلوب

أي فالتأديب أولى من العفو وذلك التأديب مطلوب أي واجب إذا أساء على شاهد أي أو خصم (قوله لا بغير مجلسه) أي لا يندب له تأديب من أساء عليه بغير مجلسه (قوله فليرفق به) أي لا يجوز له تأديبه لتلايدخل في آية وإذا قيل له انتق الله أخذته العزة بالآثم الآية (قوله ومن الارقاق أن يقول له الخ) أي ومنه أيضا أن يقول له أنا لا أريد الا الحق أو رزقني الله وإياك تقواء ونحو ذلك (قوله ولم ينص الخ) أما لو نص له على الاستخلاف جاز له أن يستخلف ولو لراحة نفسه ولو في الجهة القريبة فان نص على عدمه فلا يصح استخلافه ولو في الجهة البعيدة ولو لعذر وينبغي أن يعرف بالاستخلاف وعدمه كالنص على ذلك (قوله من مرض أو سفر الخ) أي وأما استخلافه لمهاجر وجاز كما قال الاخوان وهو المتمد خلافا لسخنون القائل أنه لا يجوز استخلافه في جهة قريبة ولو لمرض أو سفر (قوله فيجوز له أن يستخلف) لكنه في جهة بدت عنه كان لعذر أم لا والحاصل ان صور المسئلة اثنتا عشرة صورة لأن الخليفة إما ان ينص للقاضي على الاستخلاف او على عدمه او لا ينص على واحد وفي كل امان يستخلف لعذر أو لراحة نفسه وفي كل امان ان يستخلف في جهة قريبة او بعيدة منه فان نص له على الاستخلاف جاز مطلقا لعذر ولغيره في الجهة القريبة منه والبعيدة وان نص على عدمه منع مطلقا وان لم ينص على واحد فان كانت الجهة القريبة فالمنع اذا كان الاستخلاف لغير عذر وان كان لعذر فقولان وان كانت الجهة بعيدة فالجواز كان لعذر أو لغيره ولا يشترط في الاستخلاف ان يكون المستخلف بالكسروقت الاستخلاف في محل ولايته بل يجوز له ان يستخلف ولو كان في غير محل ولايته ومثل الاستخلاف العزل فيجوز له ان يعزل واحدا من أهل ولايته وهو في غير محل ولايته بخلاف الحكم فانه لا يصح في غير محل ولايته (قوله بأعيال كثيرة) أي زائدة على مسافة القصر كما قال شيخنا (قوله من علم الخ) أي واذا استخلف بالشروط المذكورة فانه يستخلف رجلا علم الخ (قوله وانعزل المستخلف) أي الذي استخلفه القاضي بلا اذن الامام لوسع عمله في جهة بدت امواله واستخلفه في جهة قريبة لنص الخليفة له على ذلك او جريان العرف به فلا يعزل بموت القاضي ولا يعزله كما قال الشارح ونههما من قدمه القاضي للنظر على أيتام فانه لا يعزل بموت القاضي الذي قدمه ولا يعزله (قوله لأنه يتوهم الخ) أي فالمصنف نص على المتوهم (قوله خلافا لظاهر اطلاق المصنف) فديقال ان موضوع كلام المصنف هو الاستخلاف من غير اذن الامام بدليل ما قبل هذا فليس كلامه مطاقا (قوله لا هو بموت الأمير) المراد به من له اماره سواء كانت سلطنة او غيرها ولما قال المصنف ولو الخليفة وليس

استخلفه لأنه وكيله والوكيل يعزل بموت موكله ويعزله ونص على الموت مع أن عزله كذلك أي يعزل نائبه بعزله لأنه يتوهم أن الموت لما كان يأتي بقتل يعزل النائب بموت مواليه ولا يعزل النائب بموت القاضي اذا جعل له الامام الاستخلاف أو جرى به العرف خلافا لظاهر اطلاق المصنف (لا هو) أي لا يعزل القاضي (بموت الأمير) الذي ولاه

المراد بالأمير من له إمارة غير السلطة لمدى صحة النيابة حينئذ إذ شرطها صدق ما قبلها عليها (قوله ولو الخليفة) أى هذا إذا كان الأمير الذى ولاه غير الخليفة بل ولو كان الأمير الذى ولاه ثم مات هو الخليفة (قوله ليس نائباً عن نفس الخليفة) أى لأن الخليفة لم يوله لمصلحة نفسه وإنما ولاه لمصالح الناس وقوله لأن القاضى الخ إشارة للفرق بين من استخلفه القاضى في جهة بعيدة حيث انزل بموت القاضى وبين القاضى حيث لم ينزل بموت الخليفة وهذا الفرق الذى ذكره الشارح واه إذ لو لم يكن القاضى نائباً عن الخليفة لم يكن للخليفة عزله كيف وأصل القضاء للخلفاء ولو سلم أن القاضى ليس نائباً عن الخليفة فلم لا يقال مثله في نائب القاضى فإن قلت إن ذلك لا تخفيف عن القاضى قلت السلطان أيضاً إنما جاز له أن يستغنى لأجل التخفيف عن نفسه اه انظر بن ولداً اعتمد بعضهم أن خليفة القاضى لا ينزل بعزل القاضى ولا بموته كما أن القاضى لا ينزل بموت الأمير خلافاً للمصنف وقد اقتصر في المعنى على هذا (قوله ولا ينفذ حكمه بعد بلوغه عزله) أى وأما لو حكم بشئ قبل أن يبلغه عزله فإنه يكون نافذاً لضرورة الناس لذلك كفى تبصرة ابن فرحون وقال فيها أيضاً وانظر هل يستحق القاضى معلوم القضاء من يوم ولايته إذا ولى يلهي يحتاج لسفر أولاً يستحق الا بالمباشرة فالمعلوم للعزل إلى يوم بلوغه اه واستظهر البدر القرافي الثاني (قوله ولا تقبل شهادته بعده) أى وأولى في عدم القبول ما إذا قال القاضى بعد عزله شهد عندي شاهدان بكذا وقد كنت قبلت شهادتهما غير أنه لم يصدر مني حكم وللطالب حينئذ أن يحلف للطلوب أنه ما شهد عليه أحد عند القاضى فان حلف رجع الطالب لدعوة جديدة وان نكل حلف الطالب وثبتت الشهادة قاله في المدونة ومفهوم شهادته أن اخبار القاضى على وجه الاعلام بأنه حكم بكذا يقبل قبل عزله لا بعده لانه مقر على غيره والحاصل أن اخبار القاضى بأنه حكم بكذا ان كان على وجه الشهادة لتقدم دعوى لم يقبل قوله لا قبل العزل ولا بعده وان كان على وجه الاعلام والخطاب بأن لم يتقدم إخباره مدعى قبل قبل العزل لا بعده فان ادعى زيد على عمرو بحق عند قاضى مصر مثلاً وان قاضى الجزيرة حكم له بذلك الحق فساله البيعة على ذلك فحضر قاضى الجزيرة لمصر وشهد عند قاضىها بأنه قضى أو حكم بكذا فلا تقبل شهادته كان قاضى الجزيرة إذ ذاك معزولاً أو غير معزول لأنها شهادة على فعل نفسه وأما ان كان قاضى الجزيرة أرسل قاضى مصر أخبره بأنه قضى بكذا أو أخبره بذلك مشافهة قبل أن يحصل التداعى عنده أى عند قاضى مصر قبل ذلك الاخبار من قاضى الجزيرة ان كان غير معزول لا ان كان معزولاً لأن قوله حينئذ قضيت بكذا اقرار على غيره واقرار الشخص إنما يقبل على نفسه لا على غيره (قوله لان شهادته لا تقبل قبل العزل أيضاً) أى ولو انضم له شخص آخر في الشهادة (قوله يستقل كل واحد بناحية بحكم فيها الخ) الأولى حذف هذا إنما معنى الاستقلال أن لا يتوقف نفوذ حكمه على حكم غيره كما يقول وحاصل ما أراد المصنف أنه يجوز للخليفة تولية قضاة متعددين كل منهم مستقل أى لا يتوقف حكمه على حكم غيره عام حكمه في جميع النواحي بجميع أبواب الفقه أو بعضها وبعضها أو البعض كذا والبعض كذا فسلم من هذا أنه بناحية بحكم فيها بجميع أبواب الفقه أو بعضها أو البعض كذا فسلم من هذا أنه لا بد من الاستقلال في العام والخاص فلا يجوز للخليفة أن يشرك بين قاضيين هذا إذا كان التشريك في كل قضية بل ولو كان في قضية واحدة بحيث يتوقف حكم كل على حكم صاحبه لان الحاكم لا يكون نصف حاكم كذا قال ابن شعبان ابن عرفة وما قاله إنما هي في القضاء وأما تحكيم شخصين في نازلة معينة فلا أنظهم يختلفون في حوازه وقد فعله على معاوية في تحكيمهما أبا موسى وعمر بن العاص (تنبيه) أشعر ما ذكره المصنف من جواز تعدد القاضى بمنع تعدد الامام الاعظم وهو كذلك ولو

(ولو) كان الليث الذى ولاه (الخليفة) لأن القاضى ليس نائباً عن نفس الخليفة بخلاف نائب القاضى فإنه نائب عن نفس القاضى فلما انزل بموته وأما لو عزله الأمير فإنه ينزل قطعاً ولا ينفذ حكمه بعد بلوغه عزله (ولا تقبل شهادته) أى القاضى إذا شهد عند قاض آخر (بعده) أى بعد عزله (أنه) كان (قضى بكذا) ولا مفهوم للظرف لان شهادته لا تقبل قبل العزل أيضاً لانها شهادة على فعل نفسه (وجاز تعدد مستقل) أى جاز للامام نصب قاض متعدد يستقل كل واحد بناحية بحكم فيها بجميع أحكام الفقه بحيث لا يتوقف حكم واحد منهم على حكم الآخر كقاضى رشيد وقاضى الحلة وقاضى قلوب أو تعدد مستقل يلد (أو خاص)

تباعدت الأقطار جدا لا يمكن التباينة لتباعد الأقطار جدا
واقصر عليه ابن عرفة (قوله عطف على مقدر) أى لا يرفع عطف على تعدد ولا يجر عطف على مستقل
لأنه لا بد من الاستقلال في العام والخاص (قوله بأن كان كل يطلب صاحبه) أى بأن كان للدعى به
واحد ولكن كل منهما يدعى أنه له ويطلب الآخر به (قوله ثم رفع إلى من سبق رسوله لطلب الاتيان
عنده) فإذا ذهب أحد للتداعيين لقاص وذهب الآخر لقاض آخر فأرسل كل قاض عونه لمن لم يأت
من التداعيين فالحق به في إقامة الدعوى عند من سبق رسوله لأحد التداعيين (نتيجه) قد علم من المصنف
الحكم فيما إذا أتمد للدعى به وكان كل من التداعيين يطلب الآخر به على ما قاله الشارح وأما إذا كان
كل منهما يطلب صاحبه شيء مغاير لما يدعى به الآخر ففى نقل الواقي وابن عرفة عن المازرى أن لكل
واحد منهما أن يطلب حقه عند من شاء من القضاة فإذا ادعى أحدهما على صاحبه عند قاض وفرغ
فلساحبه أن يدعى عليه عند من شاء فإن اختلفا فيمن يبتدىء بالطلب أو فيمن يذهب إلى أهله أو لا من
القاضيين فإن سبق أحدهما لقاض ترجع قوله وإن ذهب كل منهما لقاض فالمعتبر من سبق رسوله من
القضاة وإن لم يكن لأحدهما ترجيح بسبق الطلب على الآخر ولا يغير ذلك أقرع بينهما له فقد
علت أنه إذا كان كل طالبا إنما يعتبر بسبق الرسول فيما إذا اختلفا فيمن يبتدىء بالطلب وفيمن
يذهب إلى أهله وإلا عمل بقول كل واحد منهما في تعيين القاضى الذى يدعى عنده انظر بن (قوله أى كما
يقرع بينهما) أى إذا كان للدعى ليس قوله مجردا عن مصدق ولم يوجب خصمه (قوله وسأى الخ)
حاصل ما يأتى أنه يقدم للدعى وهو من تجرد قوله عن مصدق بالكلام فإن لم يعلم للدعى بأن قال كل
واحد أنا للدعى قدم الجالب لصاحبه نفسه أو برسول القاضى بالكلام فإن لم يكن أحدهما جالبا
والحال أن كل واحد يدعى أنه للدعى أقرع بينهما فيمن يبتدىء بالكلام فلو قال الشارح إذ للوضوع
أن كلا يدعى أنه طالب لصح قوله وسأى الخ تأمل (قوله وتحكم رجل غير خصم) أى تحكم رجل
أجنبي منهما مغاير لكل من الخصمين ولا يحتاج التحكيم لشهود تشهد على الخصمين بأنهما حكاهما
هو قضية كلام بعضهم (قوله من غير تولية قاض له) أى وأما لو كان المحكم مولى من قبل
القاضى فكان الحكم واقع من القاضى (قوله لا تحكم خصم من الخصمين فلا يجوز الخ) اعلم أنه لو حكم
أحد الخصمين خصمه فحكم لنفسه أو عليها جاز تحكمه ابتداء ومضى حكمه مطلقا إن لم يكن
جورا وقيل بكره تحكمه ابتداء إن كان ذلك الخصم المحكم هو القاضى وبعض حكمه بعد
الوقوع والنزول إن كان غير جور وقيل لا يجوز تحكمه فلا ينفذ حكمه إن كان ذلك الخصم
المحكم هو القاضى سواء كان حكمه جورا أو غير جور والأول قل اللخمى والملازرى عن المذهب
والثاني قل الشيخ عن أصبغ والثالث ظاهر قول الأخوين والمتمد الأول إذا علنت هذا فقول
الشارح لا تحكم خصم من الخصمين فلا يجوز ولا ينفذ لا يؤخذ على إطلاقه بل يقيد بما إذا كان
المحكم جورا فيكون ماشيا على القول الثاني أو بما إذا كان الخصم المحكم قاضيا كما هو القول
الثالث ثم اعلم أن هذا الخلاف الجارى في تحكم أحد الخصمين جار في تحكم الأجنبي
قيل بجوازه وقيل بحكمه وعدمه فهو حكمه فكان على المصنف أن
يغذف قوله غير خصم ويقول وجاز تحكم غير جاهل وكافر الخ ويكون ماشيا على ما للخمى والملازرى
من الجواز ابتداء سواء كان المحكم أجنبيا أو أحد الخصمين كان قاضيا أم لا انظر بن (قوله وغير

لا تحكم خصم من الخصمين فلا يجوز ولا ينفذ حكمه (و) غير (جاهل وكافر) وأما الجاهل والكافر فلا يجوز تحكمهما (وغير

عظم على خصم كالمى قبله فاللهى ونحكيم غير مميز وهو المميز لان نفى التني اثبات فكأنه قال وجاز تحكيم مميز وآتى بغيره لئلا يتوهم عطفه على خصم وهو فاسد (١٣٦) ولو قال ونحكيم رجل مسلم عالم مميز لكان أوضح ويخرج الصبي المميز فان فيه

مميز) ينفى عن هذا قوله قبل وجاهل لانه يلزم من كونه غير جاهل أن يكون مميزا فلو حذفه كان أولى اهلين وقد يقال لانسلم اللزوم لجواز كونه معتوها تأمل (قوله لئلا يتوهم عطفه) أى عطف مميز عند حذف غير وقوله لئلا يتوهم عطفه على خصم أى لتجرى المعطوفات على نسق واحد (قوله ويخرج) أى يقولنا رجل الصبي الخ (قوله وجواز التحكيم) أى تحكيم للتداعيين للأجنبي للمسلم العالم المميز انما يكون الخ (قوله وجرح) أى عمدا أو خطأ وقوله ولو عظم أى كقطع يد أو رجل (قوله لم ينفذ حكمه) أى ولو وافق الصواب كما هو ظاهره وقد علمت النقل فيما إذا حكما خصما (قوله فان حكم ولم يصب فعلية الضمان) أى فاذا حكم واحد منهم وترتب على حكمه إتلاف فان كان لعضو فالدية على عاقلة وان ترتب عليه إتلاف مال كان الضمان فى ماله (قوله أحد للتداعيين) أى وليس المراد به من بينه وبين التداعيين أو أحدهما خصوصية دينوية كما قال عبق وخش (قوله كما فى اللعان الخ) أى فان الحق فيه للولد بقطع نسيب وهو غير الخصمين أعنى الزوجين وكذلك النسب اذا كان النزاع بين الأب ورجل آخر فالأب يقول إن هذا الولد ليس ابني والرجل الآخر يقول انه ابنك أما لو كان النزاع بين الأب والولد فالحق لأحد الخصمين وكذلك الولاء الحق فيه لأدمى غير الخصمين اذا كان النزاع بين المعتق ورجل آخر فى الشخص المعتوق بان ادعى كل انه أعتقه أما إذا كان النزاع بين السيد والمعتوق كان الحق لأحد الخصمين (قوله لان الحدود زواجر) أراد بالحدود ما يشمل القتل قصاصا (قوله فى أحد هذه السبعة الخ) ظاهره ان المحكم إذا حكم فيما زاده المصنف فى الحجر على هذه السبعة وكان حكمه صوابا انه لا يعضى وهو مقتضى صنيع المصنف ولكن الذى كان يقرره شيوخ عجم انه يعضى أيضا وهو الذى يفيد نقل التوضيح كافى بن * والحاصل ان كل ما لا يجوز التحكيم فيه وكان الحكم فيه مختصا بالقضاء اذا وقع ونزل وحكم فيه المحكم وكان حكمه صوابا فانه يعضى وليس لأحد الخصمين ولا للحاكم نقضه وأما ما هو مختص بالسلطان كالإقطاعات فتحكم المحكم فيه غير ماضطما (قوله وانما يحكم فى الرشد الخ) نص عبارة المصنف وانما يحكم فى الرشد وضده والوصية والحبس المقب وأمر الغائب والنسب والولاء وحد وقصاص ومال يقيم ، القضاة فهذه عشرة ذكر المصنف هنا بعضها وهو الحد والقتل والنسب والولاء وزاد عليها هنا ثلاثة اللعان والطلاق والمعتق فجعلها ما يختص المحكم فيه بالقاضى ثلاثة عشر (قوله وأدب) أى لاقياته على الامام وقوله أى إذا استوفى أى إذا حصل الاستيفاء لما حكم به بأن قتل أو حد أو اقتص * والحاصل أن الأدب انما يكون إذا نفذ الحكم أما إذا حكم ولم ينفذ ما حكم به فلا أدب عليه بل يزجر أى يعزر فقط كما لو حكم بقتل فعفى عن المحكوم عليه خلافا لظاهر المصنف من أدبه مطلقا انظر ح (قوله فلا أدب) أى يزجر ويعزر فقط (قوله وفى صحة حكم صبي الخ) اعلم ان الأقوال الأربعة فى صحة الحكم وعدمها كما ذكر شارحنا وهو ظاهر ابن عرفة والمواق وأما تحكيم من ذكر فهو غير جائز ابتداء اتفاقا وليست الأقوال للذكورة فى صحة التحكيم كما فى ت وعبق والقول الاول لأصبغ والثانى لمطرف والثالث لأشهب والرابع لابن الماجشون وجعل ابن رشد الخلاف فى جواز التحكيم وعدمه انظر بن وقول المصنف وفى صبي الخ خبر لمبتدأ محذوف وهو أقوال

خلافا سيد كره كالمراة وجواز التحكيم انما يكون (فى ما يوجرح) ولو عظم كان حكما خصما أو جاهلا أو كلفا لم ينفذ حكمه فان حكم ولم يصب فعلية الضمان فالمراد بالخصم أحد للتداعيين كما هو صريح النقل فان سأل الجاهل عالما لأداء وجه الحق فتحكم لم يكن حكم جاهل (لا) فى (حد) من سائر الحدود (و) لافى (لعمري) وقل (وولاء) لكخص على آخر (ونسب) كذلك (و) لافى (طلاق وعق) فيمتنع التحكيم فى واحد من هذه السبعة لانه تعلق بماحق بغير الخصمين إما فى تعلقه وإما لأدمى كما فى اللعان والولاء والنسب لما فى ذلك من قطع النسب وأما الحد والقتل والمعتق والطلاق فالحق فيها لله تعالى لان الحدود زواجر وهو حق لله ولان المطلقة باتنا لا يجوز إيقاعها فى الصمة ولا يجوز رد المبدل لرق وهو حق لله (وفى) حكمه فى أحدهم السبعة (ان حكم صوابا) فلا ينفذ لأن

حكم المحكم يرفع الخلاف لحكم الحاكم وترك هنا بعض مسائل ذكرها فى الحجر بقوله وانما يحكم فى الرشد وضده والوصية والحبس المقب وأمر الغائب ومال يقيم الخ وزادها الطلاق والمعتق واللعان (وأدب) أى إذا استوفى وأما إذا حكم ولم ينفذ ما حكم به فلا أدب (وفى) صحة حكم (صبي) مميز (وعبد وامرأة وفاسق) أربعة أقوال

أولها الصحة ثانيها عدمها (ثالثها) الصحة (إلا) في تحكيم (المرء) لأنه غير مكلف ولا إنهم عليه أن جار (وآبها) (الصحة) (إلا) في تحكيم صبي (وفاستق) ويجوز إبقاء المصنف على ظاهره بأن يقدر في جواز تحكيم صبي الخ (١٣٧) وعدمه أو لأجل في الجواز للصحة

وفي عدمه عدمها (و) جاز

للقاضي (ضرب خصمك)

عن دفع الحق بعد لزومه

باجتهاد الحاكم والمراد

بالجواز في هذه الأذن

الصادق بالوجوب (و)

جاز (عزله) أي القاضي

أي يجوز للإمام أن يعزله

(أصلحه) اقتضت عزله

لكون غيره أقوى منه

أو أحكم أو أصبر أو لثقله

بلد آخر (ولم ينبغي) عزله

(أن) شر عدلاً (أي

بالعدالة) (بمجرد شكية)

أي شكوى بل حتى

يكشف عن حاله فالتجرد

أما هو من الكشف والنظر

وحينئذ فكلما صادق

بما إذا تعددت الشكوى

ومفهومه أنه إذا لم يشهر

بالعدالة أن يعزله بمجرد

الشكوى وهو كذلك

(وليلاً) أي يجب على

الإمام أن يرثه عن الشين

أن عزله (عن غير سخط)

أي جرح بل بمجرد

مصلحة ككون غيره

أعلم بالإحكام وأما

أن عزله لسخط فمليه أن

يبين للناس موجب

عزله لئلا يولى عليهم بعد

أربعة كما أشار إليه الشارح (قوله أولها الصحة) أي في الأربعة وكذا يقال في قوله ثانيها عدمها أي في الأربعة وأعلم أن الأقوال الأربعة جارية فيما يجوز أن يحكم فيه المحكم ابتداء وهو المال والجرح وفيما يمضي فيه حكمه بعد الوقوع وهي الأمور السبعة المذكورة هنا بقوله لا في حد ولعان الخ وما تقدم في باب الحجر الزيد على ما هنا وأعلم أيضاً أن ما ذكره المصنف هنا من الخلاف في تحكيم الأمير لا ينافي جزمه فيما مر بجواز تحكيمه وصحة حكمه لأن للميز فيما مر محمول على البالغ احترازاً عن بالغ به عته أو جنون وفيما هنا محمول على غير البالغ (قوله وجاز ضرب خصم) أي يمدأ وأعوانه وقوله لدفع الحق أي إذا ثبت عليه اللد بالبين لا إن علم القاضي منه ذلك فقط كما صرح بذلك أبو الحسن وسلمه ح وهو الحق كما بين خلافاً لعقب تبعاً لتت من جواز ضربه من غير بينه بل استناداً لمله (قوله باجتهاد الحاكم) أي في قدره (قوله الصادق بالوجوب) أي لأن ضربه للخصم إذا لم يعد الحكم عليه واجب كما في البيان (قوله وجاز عزله لمصلحة) أي تعود على الناس ولا يكون ذلك جرحة فيه فإن عزل لا لمصلحة فالقول أنه لا يعزل لكن بحث فيه ابن عرفة بقوله عقبه قلت في عدم نفوذ عزله نظر لأنه يؤدي إلى تعوتولية غيره فيؤدي ذلك إلى تعطيل أحكام المسلمين (قوله ولم ينبغي) أي لم يجوز كما قال الناصر اللقاني (قوله أي بالعدالة) أشار بذلك إلى أن قول المصنف عدلاً لا ينصوب بنزع الخافض ويجوز أن يكون خبراً لكان المحذوفة أي إن شئ كونه عدلاً تأمل (قوله بمجرد شكية) أي بالشكوى المجردة عن الكشف عن حاله والنظر في شأنه سواء كانت الشكوى فيه واحدة أو متعددة بل لا بد من الكشف والفحص عن حاله فإن وجده عدلاً في الباطن والظاهر أبقاه وإن وجده مسخوطاً في الباطن عزله (قوله أن يعزله بمجرد الشكوى) أي وإن لم يكشف عن حاله (قوله عن غير سخط) متعلق بمحذوف أشار له الشارح بقوله إن عزله لا بالفعل المذكور قبله لفساد المعنى حينئذ إذ يصير معناه يراً عن الرضا وهذا غير مراد وإنما المراد أن القاضي إذا عزله الأمير من غير سخط بأن عزله لمصلحة غير الجرحة فيجب على الأمير أن يرثه عما يشينه بأن يعلم الناس ببراءته وأنه إنما عزله لمصلحة ويشهر ذلك بينهم بمناداة مثلاً وذلك لأن العزل مظنة تطرق الكلام في العزل وكون العزل لمصلحة قد يخفى على الناس (قوله لئلا يولى عليهم بعد) أي مع أن العزل لسخط لا يجوز توليته بعد ولو صار عدلاً أهل زمانه (قوله شأنه السلامة من النجس) أي بأن كان دون الحد (قوله يحتمل الحرمه والكرامة) الظاهر أن يقال إن ظن حصول دم أو نجاسة حرم وإن شك في حصول ذلك كره اه عدوى (قوله وجلس به) أي لسماع الدعاوى وفصل الخصومات (قوله أي برحابه) أي لا فيه فيكرهه * وأعلم أن المسئلة ذات طريقتين الأولى لمالك في الواضحة استحباب الجلوس في الرحاب وكرامته في المسجد والثانية استحباب جلوسه في نفس المسجد وهي ظاهر قول للدونة والقضاء في المسجد من الحق والأمر القديم لقوله تعالى: اذ تسوروا المحراب. وللعول عليه ما في الواضحة وظاهر المصنف الرور على الطريقة الثانية وقد صرفه الشارح عن ظاهره بتقدير المضاف لأجل أن يكون ماراً على الاعتماد قرر ذلك شيخنا الصدوى (قوله ليصل إليه الكافر الخ) أي ولجبر جنبوا مساجدكم رفع أصواتكم وخصوصاً تمك (قوله وغير وقت نزول مطر) أي كثير

١٨ - مسوقى - بع - (و) جازله (خفيف) (مميز) شأنه السلامة من النجس (بمسجد واحد) فلا يجوز فيه خشية خروج نجاسة منه يحتمل الحرمه والكرامة (و) (ب) أي بالمسجد أي برحابه ليصل إليه الكافر والحائض وجلوسه ولو خير مسجد يكون (بغير عيد وقدم حاج وخروج) (و) غير وقت نزول (مطر) (ومحور) (كيسوم) (تروية) (وعرفة) (ليل